بالضرورة سلبا على حركة التحرر العربي. خلال السياق التاريخي الذي يمكن للتسوية ان تطبعه بطابعها . ذلك ان القضية الفلسطينية كانت ولا تزال تشكل اداة تفجير في المنطقة العربية لصالح حركة التحرر العربي . خلال عملية تخدير الصراع والتي يمكن لها ان تستمر في احسن الافتراضيات عشرين عاما ، ستبذل الحركة الصهيونية كافة جهودها وطاقاتها لتسخير الفترة لصالحها . ومن بين أهم الامور التي ستعمل على تحقيقها وأخطرها مضاعفة عدد سكان اسرائيل خلال العشرين سنة القادمة الى ثلاثة اضعاف العدد الحالي اي ٩ ملايين نسمة بواسطة الهجرات اليهودية . ويعتقد اريه اليآف احد منظري حزب العمل الحاكم ويرئس مجموعة ما يسمى « بالمعتدلين » في الحزب ، انه بامكان اسرائيل استيعاب هذه الملايين التسع في حالة « التوسع العمودي » دون التوسع في الاراضي العربية ، الا ان هذا التوسع العمودي اذا ما تم سيذكي رغبة اسرائيل في التوسع الافقي، وسيلقي بظلاله الثقيلة على المناطق العربية المتاخمة ، حينئذ سينتهي مفعول ابرة التخدير « التسوية » وتشهد المنطقة صراعا رهيبا بين الحركتين من جديد .

نعود الان للحديث عن مواقف الاطراف (مستثنين مواقف مصر وسوريا والمقاومة الفلسطينية باعتبار ان تغطيتها قد جرت في مكان آخر في شؤون فلسطينية) ذات الصلة بالموضوع . هنالك ثلاثة اطراف ذات علاقة قوية بمصير المناطق المحتلة تمثل الصراع في المنطقة على حقيقته . الطرف الاسرائيلي الذي يريد الابقاء على المناطق المحتلة او جزء منها تحت سيطرته ويتخوف من ان ترغمه التسوية على الانسحاب منها ، والطرف الاردني الرجعي الذي يريد ان يعيد سيطرته على الضفة الغربية وقطاع غزة مع الاستعداد للتنازل لاسرائيل عن مناطق معينة ، ويتخوف من ان تبعده التسوية نهائيا عن الضفة الغربية وربما حتى عن الضفة الشرقية (انظر القضية الفلسطينية عربيا) ، والطرف الاخر هم سكان المناطق المحتلة المؤمنون بالثورة الفلسطينية ويسعون الى الخلاص من الاحتلال ويتخوفون من ان تؤدي التسوية الى وضع حد لحلمهم الكبير في تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني .

الموقف الاسرائيلي تجاه مصير المناطق المحتلة:

ليس من السهل تحديد الموقف الاسرائيلي النهائي تجاه مصير المناطق المحتلة لاسباب عدة من أهمها :

١ ـ ان هذا الموقف سيكون بمثابة محصلة للمواقف المختلفة والمتباينة لمواقف حزب العمل ، وكذلك لمواقف التجمع العمالي ، ولمواقف حكومة الائتلاف .

٢ ـ ان حكومة الائتلاف لم تشكل حتى الان ، وسيكون لتشكيلها أثر كبير في بلورة الموقف الاسرائيلي الرسمي .

٣ ـ ان الموقف الاسرائيلي سيكون بمثابة عملية مخاض كبيرة يتحكم فيه تباين المواقف الداخلية والضغوطات الدولية والرأي العام الاسرائيلي . وبالرغم من صعوبة تحديد الموقف الاسرائيلي الا انه يمكن للمرء ان يقترب منه ويزيل بعض الضباب الذي يحيط به اذا ما وقف على مجمل مواقف التيارات المختلفة الفاعلة في تسيير دفة الامور في اسرائيل ، ولذا فسنبدأ باستشفاف موقف حزب العمل من خلال وثيقة برنامجه الانتخابي التي أقرت باغلبية الاصوات . تقول الوثيقة : « تسعى اسرائيل لاتفاق سلام يضمن ... حدودا يمكن الدفاع عنها وتؤمن لاسرائيل امكان الدفاع عن نفسها بفعالية ضد هجوم عسكري او مكيدة حصار، وترتكز على حل اقليمي وسط ، وستحل حدود السلام محل خطوط وقف اطلاق النار ، **ولن ترجع اسرائيل الى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧** التي كانت بمثابة اغراء بالعدوان » .

اما فيما يتعلق بمسألة اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد ذكرت الوثيقة : « يقوم اتفاق السلام مع الاردن على أساس وجود دولتين مستقلتين : اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة ، ودولة عربية الى الشرق منها . في الدولة الاردنية الفلسطينية المجاورة ، يمكن للهوية الذاتية للعرب الفلسطينيين والاردنيين ان تعبر عن نفسها من خلال سلام وعلاقات جوار جيدة باسرائيل ، وترفض اسرائيل قيام دولة عربية فلسطينية منفردة اضافية غربي نهر الاردن » .

اذن يمكن القول ان حزب العمل يتمسك بعدم العودة الى حدود الرابع من يونيو ، وابقى مسألة الحدود الجديدة قابلة للنقاش لاختلاف وجهات النظر داخل الحزب ، فهناك فئة التوسعيين التي تعتقد أن الحدود الجديدة ينبغي ان تضم أراض